تجار غير قادرين على دفع بدل استثمار محلاتهم في الحسكة!

الحسكة - دحام السلطان

كشف رئيس مجلس مدينة الحسكة عدنان عبد الكريم خاجو لـ«الوطن» تشكيل المحافظ للجنة مهمتها إعادة النظر بالقرار القاضي برفع أجور وبدلات الاستثمار للمحال التجارية العائدة ملكيتها لمجلس مدينة الحسكة ، بعد شكوى المستثمرين غير القادرين على الدفع في ضوء الظروف الاقتصادية الحالية.

وبين أن مهمة اللجنة إعادة تقييم أسعار اللجنة السابقة، قبل وضع مقترحاتها الجديدة بخصوص بدلات الاستثمار للأسعار لحسم هذا الموضوع نهائياً.

وفي سياق آخر أوضح خاجو: أن مجلس المدينة ورغم ضيق اليد والظروف القاهرة التي يعيشها، نفّذ خلال العام الماضي العديد من المشاريع الخدمية، ثلاثة منها متعلقة بالصرف الصحي.

كما نفذ المجلس مشروع عزل لسطح مجمّع الجزيرة بمبلغ ٤،٧ ملايين ليرة، إضافة إلى تنفيذ ترقيع شوارع مدينة الحسكة بالمجبول الزفتي بكلفة ١٥ مليون ليرة، وتزفيت شوارع المدينة أيضاً بمبلغ ١٩،٨ مليون ليرة، وتنفيذ عقد نقل وترحيل القمامة من وسط مدينة الحسكة إلى المكب الرئيسي بكلفة مبلغ ١٤،٩ مليون ليرة وبمعدّل ترحيل كمية ١٢٥ م٣ منها يومياً.

وأشار إلى أنه تم تنفيذ مشروع إنارة على الطاقة الشمسية بتركيب ٣٠ لوحة مع الأعمدة بمبلغ ٢٠ مليون ليرة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك إعادة تأهيل حديقة زنوبيا في وسط مدينة الحسكة بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مشيراً إلى أن حجم الإعانات المالية المقدّمة للمجلس من وزارة الإدارة المحلية والبيئة، والبالغة ٤،٨ ملايين ليرة إعانة نظافة، و٥٠ مليون ليرة إعانة خدمية و٢٥ مليون ليرة تنموي وعلى دفعتين.

وبيّن خاجو أن المشاريع التنموية التي سينفذها المجلس خلال العام الجاري ٢٠٢٠ هي ١٦٠ محلاً تجارياً مع إقامة جدار استنادي، لافتاً إلى أنه تم التعاقد مع شركة الإنشاء والتعمير كمرحلة أولى ببناء ١٢ محلاً بكلفة ٢٤،١ مليون ليرة، كما أنه سيتم تنفيذ مشروع صرف صحي لجسر حي دولاب العويصي بكلفة ١٤،٥ مليون ليرة، وإنارة شارع القضاة بالطاقة الشمسية ومع تركيب ٤٤ لوحة مركّبة على ٢٢ عموداً وبمبلغ ٢٥ مليون ليرة، وسيتم العمل بتنفيذ وصلات صرف صحي في وسط المدينة بطول ٦ كم بالتعاون مع منظمة التعليم العالمية «يونيسيف»، كما يتم العمل الآن بإعادة تأهيل وصيانة ساحة السيد الرئيس والأرصفة المحيطة بها وسط مدينة الحسكة.

نائب يسأل وزير النفط كم يكلف تطبيق تكامل ومن صنعه؟ وآخر: الوزارة لم تكن صريحة مع المواطن

يوم آخر... أعضاء في مجلس الشعب يشنون هجوماً حاداً على وزير النفط

محمد منار حميجو

واصل عدد كبير من أعضاء مجلس الشعب انتقاداتهم الحادة لوزارة النفط حول إجراءاتها المتعلقة بتوزيع الغاز المنزلي على المواطنين، لكن هذه المرة بحضور وزير النفط علي غانم الذي قدم عرضا عن إجراءات الوزارة حول هذا الموضوع الذي لم يلق القبول من العديد من أعضاء المجلس الذين وصفوه بأنه مكرر ومن دون حلول.

وداخل ٤٣ نائباً في الجلسة أمس كانت معظم المداخلات بلهجة حادة وبعدم رضى، مطالبين الوزير بالشفافية، منوهين بأن الوعود التي أطلقها في الأسبوع الأول من الدورة الحالية بقيت وعوداً.

واعتبر النائب وليد درويش أن المشكلة ليست حالياً بوجود الغاز من عدمه بل المشكلة بالتعقيدات التي تتبعها الحكومة بشكل غير مبرر، مضيفاً: من قال إن هذا التطبيق يتم استخدامه من المواطنين؟ وهذا التطبيق طفل صغير لا يقبله.

ووجه درويش سؤالاً إلى وزير النفط عن تكلفة هذا التطبيق ومن صنعه، مشيراً إلى تجربة شخصية بأنه أرسل رسالة إلى الشركة المشرفة على التطبيق فكان الجواب أنه بعد إرسالك للرسالة يمكنك استلام أسطوانة الغاز خلال ٤٨ ساعة، مضيفاً: «بضرب بالمندل حتى اعرف متى استلم جرة الغاز» وبالتالي هناك أمر غير طبيعي وغير صحيح.

ورأى النائب خالد خزعل أن كلام الوزير مكرر وهو ذاته الذي تكلم به في الجلسة التي تمت فيها مناقشة أداء وزارته، مؤكداً أن الحكومة لم تكن صريحة مع المواطن، وموضحاً أن الوزير بدأ يشرح عن التطبيق الخاص بالتوزيع وكيف يمكن تفعيله ويبدو أن خطط الحكومة لما قبل انتصار الجيش العربي السوري بأنها تتحجج بأنه دخل مناطق جديدة، وهنا السؤال هل الحكومة تخطط لمناطق محددة أم لكل مساحة سورية؟

واعتبر زميله شحادة أبو حامد أن عرض وزير النفط مكرر وهو ذاته الذي تحدث به منذ أسبوع وهي الوعود ذاتها وبقيت وعوداً، مضيفاً: كما قدم في ذلك الأسبوع «بروشور» عن طبيعة البرنامج وكأن المواطن أصبح محط وحقل تجارب وشغل المواطن بالسهر ليلا في وقت لا يوجد فيه إنترنت ولا شبكة، مضيفا: شركة تكامل ليس لديها المصداقية في الإجابة عن الرسائل.

وأضاف أبو حامد: كنا نتمنى من الوزير أن يعطي الحل الواضح والصريح ويطمئن المواطن عن هذا الاختناق الذي حدث مؤخراً، لافتاً إلى أن الوزير يعلم محدودية المادة، وكذلك المواطن يعي الحالة الصعبة التي نمر بها لكن في الأجواء الباردة أصبح هناك حاجة ماسة لهذه المادة.

وقال زميله نضال حميدي: على الرغم مما نعرفه من استهداف من العصابات الإرهابية المسلحة للغاز المنزلي وأننا نعاني حصاراً شديداً من دول البغي والعدوان بشأن التوريدات لكن أسأل الوزير هل يمكن أن يبقى المواطن شهرين من دون أسطوانة غاز؟ مضيفاً: صحيح أن التطبيق الجديد ألغى تعب المواطن لكن ما الآلية التي تضمن إنصافه مع إرباكات البطاقة التي أطلق عليها بالذكية ولا نحسبها ذلك؟

وطالب النائب فواز نصور بأن يظهر الوزير على شاشة التلفاز ليتابع المواطن الأوضاع المتعلقة بوزارة النفط وخصوصا الغاز لأنه حينما يظهر الوزير يشعر المواطن أن هناك من يهتم، معرباً عن أمله أن يظهر الوزير على شاشة التلفاز ويعرض للمواطن ما نتعرض له حتى يخفف عنه الحالة النفسية التي يعيشها ونعيشها.

وأشار نصور إلى أن ضرب المنشآت النفطية ليس للمرة الأولى بل تم استهدافها أكثر من مرة وكانت الأمور مقبولة وبالتالي لم يتعرض المواطن أكثر مما تعرض له في هذه المرحلة، لافتاً إلى أن الأمور التكنولوجية التي تتبعها الوزارة تعتبر عبئاً حالياً على المواطن.

ولفتت زميلته نور الشغري إلى أنه يبدو أن وزارة النفط لم تحسب حساب الجرحى الموجودين في بيوت لا يوجد فيها كهرباء ولا غاز أو أي وسيلة للتدفئة، مؤكدة أن المواطنين الطبيعيين لا يستطيعون التحمل.

وقال رئيس مجلس الشعب حمودة صباغ بعد مداخلة شغري: أطمئن الزميلة أننا جميعا مع هؤلاء الأبطال الذين بتضحياتهم يحمون سياج الوطن سواء مجلس الشعب أم الحكومة أو وزير النفط.

وقال النائب رفعت الحسين: جميعنا يعلم أن هذا الوقت هو ذروة الحاجة إلى الغاز المنزلي في ظل نقص الكهرباء والمازوت وبالتالي الآلية التي تم وضعها من وزير النفط بحاجة إلى تنظيم أكثر لأن الاختناقات مازالت موجودة على كل منافذ بيع الغاز، متسائلاً: من أين يأتي ما يسمى الغاز الحر؟ وكذلك من أين يأتي الاحتكار؟

وأكد زميله عبد الله وردة أن المزاج الشعبي العام غير المرتاح يتجه إلى أن المشكلة تتعلق بأمر تقني إشكالي برمجي بين قوسين شركة تكامل وبينما الوزير يتحدث حالياً عن صعوبات في التوريد واستهداف للمنشآت وحصار، متسائلاً: لماذا لا نكون شفافين مع المواطنين الذين صبروا وتحملوا شرط أن نكون شفافين، معرباً عن أمله أن يكون الوزير شفافاً ويظهر على وسائل الإعلام ويتحدث عن المشكلة في عمقها.

ولفت النائب موعد ناصر أنه ليس للبطاقة الذكية من اسمها نصيب، موضحاً أن التطبيقات الفعلية أثبتت أنها ليست ذكية وأصبحنا نتمنى أن نعود إلى طريقة «سادكوب» في توزيع المحروقات، مضيفاً: الكثير من مواطنينا ليس لديهم جوالات ذكية وإن كان موجودة لدى بعضهم فليس لديهم قدرة على استخدامها، متسائلاً: هل المواطن بحاجة إلى زيارة الوزير حتى يحصل على أسطوانة الغاز؟

ووجه النائب خليل طعمة العديد من الأسئلة لوزير النفط وهي هل تم تقييم الموردين الحالين ما دام هناك مشكلة في التوريدات؟ وهل هم الموردون أنفسهم على مرور السنوات السابقة التي يحصل معهم المشكلة ذاتها؟

واعتبر زميله مجيب الرحمن الدندن أن شرح الوزير لم يحل مشكلة الغاز، موضحاً أنه كان الأحرى بالحكومة والوزارة أن تطبق هذا التطبيق في ظروف أحسن وأثناء تطبيقه يكون في محافظة وراء محافظة إضافة إلى أن هناك مناطق محررة لا يوجد فيها كهرباء ولا تغطية، إضافة إلى أنه لا يوجد في كل أسرة سورية جوال حديث لتحميل التطبيق.

وطالب النائب أيمن بلال وزير النفط بإيجاد حل سريع لتأمين الغاز للمواطنين، وقال زميله عمار كرمان: كنت أتمنى من الوزير أن يتحدث بشفافية عن عدد أسطوانات الغاز المسلمة منذ بدء التطبيق إلى الآن، مؤكداً أن مشكلة التطبيق لم تحل وهو غير فعال.

واعتبر النائب طريف قوطرش أن المشكلة في التطبيق، مشيراً إلى تجربة شخصية حدثت معه أنه حاول عدة مرات الدخول إلى التطبيق لكنه فشل في ذلك وهو أحد الأسباب التي كبر الأزمة، مقترحا أن يكون هناك سعر حر للغاز بعد توزيع المخصصات للمواطنين بشكل نظامي وتأمين حاجته على غرار المازوت لمن يرغب أن يشتري وخصوصاً أن الأسطوانة تباع في السوق السوداء بـ١٤ ألف ليرة.

وقال: زميله بطرس مرجانة فهمت من الوزير أن المواطن لن يحصل على جرة الغاز خلال ٢٣ يوماً، مضيفاً: لا بأس أن يذكر الوزير المدة ولو تجاوزت لـ٢٣ يوما لكن يجب الالتزام بها، والوزير لام المواطن علماً أن ٥٠ بالمئة من المواطنين لا يستطيعون التعامل مع هذا البرنامج، لذلك «بكير» على تطبيقه رغم جودته إضافة إلى أن هناك مناطق لا يوجد فيها كهرباء ولا تغطية، ومشيرا إلى أنه لا مشكلة بالخطأ المهم هو التراجع عنه.

وتساءل النائب إلياس مراد ألا كان من الممكن تأجيل التطبيق إلى وقت آخر، لافتاً إلى أن مدة الأيام الثلاثة التي حددتها الوزارة لاستلام جرة الغاز فيها لغم وهي ذكاء من الوزارة، لكن المواطن وفي حال انتهاء المدة ولم تفرغ الأسطوانة ماذا يفعل؟

بينما رأى زميله نزار السكيف أن المشكلة في الإدارة وليس في البطاقة، موضحاً أن القائد الإداري الناجح لا ينتظر وقوع المشكلة بل يجد لها حلولاً قبل وقوعها.

وأعاد مجلس الشعب مشروع القانون الخاص بالسماح لسيارات الركوب الصغيرة «السياحية» والمتوسطة «ميكرو باص» التي لا يزيد عدد مقاعدها على عشرة ركاب والمسجلة بالفئة الخاصة بنقل الركاب وفق نظام التطبيق الذكي لنقل الركاب إلى لجنة الخدمات لمناقشته من جديد بعد ما طالب العديد من النواب ذلك لعدم اكتمال المعلومات حوله.

- نصور: على الوزير أن يظهر على التلفزيون ليخفف الحالة النفسية ويقدم الحل
- مراد: الوزارة ذكية لكن على المواطن
- السكيف: المشكلة في الإدارة
- مرجانة: ٥٠ بالمئة من المواطنين لا يستطيعون التعامل مع التطبيق
- قوطرش: أقترح أن يكون هناك سعر حر للغاز بعد تأمين حاجة المواطنين

مدير المخابز: السوريون يأكلون خبزاً أكثر في البرد!

ارتفاع أسعار «الخبز السياحي والكعك والصمّون».. وشبلي لـ«الوطن»: نغلق أي محل مخالف للتسعيرة

فادي بك الشريف

يبدو أن «التموين» عاجزة فعلاً عن إيجاد حلول للازدحامات الكبيرة التي لم تزل ترهق المواطن في انتظاره لساعات أمام الأفران للحصول على «ربطة خبز» لتضاف إلى حجم المعاناة في تأمين أبسط الاحتياجات الأساسية، في الوقت الذي تقف فيه الجهات المعنية مكتوفة الأيدي.

هذا المشهد اليومي أمام المخابز دفع بالبعض للجوء إلى الخبز السياحي أو خبز الصمون لكن بسعر وصل إلى ١٠ أضعاف الخبز التمويني!

ومن خلال جولة على بعض الأفران، لوحظ وجود ازدحامات متزايدة عن المعتاد عليها خلال الأيام القليلة الماضية، من دون أي معالجة، حيث اشتكى مواطنون من وقوفهم لساعات طويلة للحصول على المادة، في الوقت الذي تحدث فيه البعض عن ارتفاع كبير لأسعار الخبز السياحي في الأفران الخاصة والذي وصل فيه سعر ربطة الخبز إلى ٥٠٠ ليرة سورية، وأيضاً سعر خبز الصمون.

على حين اعتبر عدد من المواطنين أن شراء مادة الخبز التمويني بسعر أعلى لكن بوقت أقل، أفضل من فترات الانتظار الكثيرة التي تعيق إنجاز العديد من الأعمال اليومية.

ولفت آخرون إلى أن سعر ربطة «السياحي» ارتفع بمعدل ١٥٠ ليرة سورية خلال شهر فقط وسط مبررات غير منطقية، مؤكدين ارتفاع أسعار الصمون والكعك، حيث فاق سعر كيلو الكعك ١٠٠٠ ليرة في بعض المحال، في الوقت الذي أشار فيه البعض إلى أن بعض المخابز توقفت عن تصنيع الصمون لعدم تناسب سعره الجديد مع التكلفة وذلك «حسب بعض المحلات».

وحول هذا الموضوع كشف مدير المؤسسة السورية للمخابز جليل إبراهيم لـ«الوطن» عن وجود طلب كبير على مادة الخبز، مؤكداً ازدياد استهلاك المادة خلال الأيام القليلة الماضية جراء موجة البرد.

وأشار إبراهيم إلى الحملات المتخذة من الجهات المعنية لمنع انتشار الباعة أمام الأفران وقمع هذه الظاهرة، مؤكداً أن المتاجرة بالمادة تقلصت بنسب كبيرة نتيجة هذه الحملات وشملت مختلف المخابز في المحافظات.

وحول ما تم تداوله عن إمكانية إدراج مادة الخبز ضمن البطاقة الذكية، أوضح إبراهيم أنه لم يصل المؤسسة أي توجه نحو إدراج المادة ضمن البطاقة الإلكترونية.

وفي الوقت الذي تحدث فيه البعض لـ«الوطن» عن تخفيض كميات الطحين لعدد من الأفران بمعدل نصف طن، نفى مدير المؤسسة السورية للمخابز وجود أي تخفيض، علما أن المخصصات تختلف من مخبر لآخر حسب الكثافة والطلب ودراسة وضع المخبز من جميع المناحي.

كما نوه بأن الإنتاج من مادة الخبز حالياً يغطي ما تستهلكه البلاد، بحيث أن الإنتاج يفوق الاستهلاك، مضيفاً إن عدد المخابز يصل إلى ٢٠٠ مخبز على مستوى المحافظات.

في السياق بين مدير تموين دمشق عدي شبلي لـ«الوطن» أن الجولات مستمرة بشكل يومي على مختلف المحال وأي زيادة عن الأسعار المحددة بموجب النشرات الرسمية يتم ضبطه ويغلق المحل في حال عدم الإعلان عن الأسعار أو البيع بأسعار زائدة تفوق الـ٢٠ بالمئة، منوها بضبط عدد من المحال المخالفة خلال الفترة الماضية.

الأمطار «تفجر» ينابيع السويداء

السويداء-عبير صيموعة

أشار مدير زراعة السويداء أيهم حامد أن استمرار الهطلات أثر في نسبة تنفيذ الخطة الزراعية وأدى إلى بقاء قسم من المساحات من دون زراعة من المحاصيل الحقلية.

ولفت حامد في حديثه لـ«الوطن» إلى أنه عند توفر الظروف الجوية المناسبة سيعمل معظم المزارعين على زراعة أراضيهم لكون الكميات الهاطلة مشجعة على الزراعة حيث وصلت كميات القمح المزروعة حتى تاريخ ٦ شباط الحالي إلى ٢٢ ألفاً و٢٢٩ هكتاراً من أصل الخطة الزراعية والبالغة نحو ٣٣ ألف هكتار من القمح أي بنسبة ٦٧ بالمئة كما وصلت المساحات المزروعة من الشعير إلى ١٣ ألفاً و٩٥٦ هكتاراً من الخطة البالغة ٢٠ ألفاً و٦١٤ هكتاراً بنسبة تنفيذ ٦٨ بالمئة.

وأوضح حامد أن الأمطار المسجلة حتى تاريخه أفضل من الفترة نفسها من العام الماضي وهي تسهم في تحسين الإنبات للمساحات المزروعة من محصولي القمح والشعير حيث تجاوزت المعدلات السنوية في بعض محطات القياس كالصورة التي بلغت ٢٢٠ مم في حين سجلت في مدينة شهبا ٢٩٠ مم وفي مدينة صلخد ٢٩٦ مم ووصلت في مدينة السويداء إلى ٢٨٨ مم وفي منطقة عين العرب ٤٤٦ مم، مبيناً أن الأمطار المتساقطة زادت مخزون التربة بالرطوبة ما يشجع على زراعة محصول الحمص خلال الفترة القادمة الذي تتم زراعته متأخراً في المحافظة إضافة إلى توفيرها مخازين للأشجار المثمرة تساعدها بالإزهار والإثمار الجيدين كما تزيد من كمية الوديان التي تغذي السدود.

مدير عام المؤسسة العامة لمياه الشرب في السويداء وائل شقير بين أن الهطلات المطرية التي شهدتها محافظة السويداء خلال الموسم الحالي أدت إلى تدفق الينابيع وبدء الاستفادة منها في عدد من المناطق كمصدر أساسي لتأمين مياه الشرب من دون الحاجة إلى تشغيل بعض الآبار ومحطات التصفية على السدود موضحاً أن الأمطار أسهمت في جريان الأودية باتجاه السدود وتحسين مخازينها.

هذا وبلغ حجم تخزين السدود القابل للاستثمار حسب تقرير الموارد المائية في المحافظة والبالغ عددها ١٣ سداً نحو٢٠ مليون متر مكعب حتى تاريخ اليوم ما يحقق استقراراً مائيا للعديد من القرى والمناطق المعتمدة عليها، في حين وصل تخزين السدود الراشحة والبالغ عددها خمسة سدود إلى ٦ ملايين و٦٦٩ متراً مكعباً.